مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 06 / العـــــدد: 02 (2021)، ص 801– 818

الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

Algerian strategy to confront new security threats in the Sahel And Sahara region

توفيق بوستي*، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،

Boucetti.toufik@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 03 /2021/05م تاريخ القبول: 26 /2021/11 تاريخ النشر: 31 /2021/12

ملخص:

يقدم هذا المقال قراءة وصفية تحليلية للإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء، حيث يهدف إلى التركيز على واقع التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة بالمنطقة، فضلا عن التطرق لأسس الإستراتيجية الجزائرية، وصولا إلى رصد وتحليل أليات الإستراتيجية الجزائرية.

لقد تم هندسة بحثنا بالإعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والنظمي، ما مكننا من الوصول إلى عدة نتائج تتعلق بالأليات المعتمدة في الإستراتيجية الجزائرية الشاملة، المرتكزة على التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي والأليات الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلات الساحل والصحراء، فضلا عن الأليات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الجزائرية، التهديدات الأمنية الجديدة، منطقة الساحل والصحراء، الحلول السلمية، الأليات.

Abstract:

This article provides a descriptive and analytical reading of the Algerian strategy to confront the new security threats in the Sahel and Sahara region, as it aims to focus on the reality of security threats spreading in the region, as well as to addressing the foundations of the Algerian strategy, leading to monitoring and analyzing the mechanisms of the Algerian strategy.

Our research was engineered by relying on a descriptive, historical and systemic approach, which enabled us to reach several results related to the mechanisms adopted in the comprehensive Algerian strategy, based on coordination and regional security cooperation, diplomatic and political mechanisms to solve the problems of the Sahel and Sahara, as well as economic, social and development mechanisms.

Keywords: Algerian strategy; new security threats; the Sahel and Sahara; peaceful solution; mechanisms.

* **المؤلف المرسل**

. مقدمة:

تُشكل منطقة الساحل والصحراء أحد المجالات الجيو– سياسية التي تثير إهتمام الفواعل الإقليمية الدولية، ومراكز البحوث والدراسات في الوقت الحالي، وبخاصة بعد ما عرف بالربيع العربي، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة

بالإهتمام الدولي الجديد وإرتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية نتيجة إنعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانات الإقتصادية إضافة إلى تأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، وكذا الشبكة العنكبوتية للتحديات الأمنية، لذلك تحاول الجزائر صياغة إستراتيجية للتعامل مع كل هذه التهديدات الأمنية بما فيها المغايرة للطبيعة العسكرية، بالشكل الذي يضمن لها حماية أمنها القومي عبر تأمين بعدها الجيوسياسي.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية المركزية التالية:

فيما تكمن أليات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية تتمثل في:

1-كيف تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري؟

2-فيما تتمثل أسس الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء؟

3-فيما تتمثل أليات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء؟

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عدة محاور، يمكن إجمالها فيما يلي:

1-واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل والصحراء

2-أسس ومبادئ الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

3-أليات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

فرضيات الدراسة:

على إعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

1- يعتبر المتغير الإقتصادي المتغير الرئيسي الذي تقوم عليه الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

2- يتوافق الخيار الدبلوماسي والسياسي مع إتجاهات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على حجم التهديدات الأمنية المتجددة في منطقة الساحل والصحراء، من خلال رصد أهم تلك التهديدات الجديدة، فضلا عن تحليل أسس الإستراتيجية الجزائرية والمتمثلة أساسا في رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، ورفض التدخل الأجنبي بالمنطقة، إلى جانب تجريم دفع الفدية، وصولا إلى تحليل مختلف الأليات المستخدمة في الإستراتيجية الجزائرية الشاملة والمنطلقة من المفهوم الموسع للأمن بغية مواجهة تلك التهديدات وذلك من خلال رصد وعرض إحصائيات رسمية دقيقة عن طبيعة التهديدات الأمنية ونسبتها وزيادتها أو نقصانها، بما يعكس خطورة تلك، أما من الناحية العلمية تحاول هذه الدراسة الوقوف تطور مفهوم الأمن (تعميق وتوسيع مفهوم الأمن) وإنعكاس ذلك على طبيعة الإستراتيجية الجزائرية التي لم تركز على الوسائل التقليدية والعسكرية فقط وإنما كانت شاملة، وتطبيق كل ذلك على منطقة مهمة جيوإستراتيجيا بالنسبة للجزائر ودول المنطقة ككل.

الهدف من الدراسة:

عليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، على غرار التهديد الإرهابي المتنامي بالمنطقة، إلى جانب نشاط تنظيمات الجريمة المنظمة، إلى جانب تسليط الضوء بالتحليل على أسس الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة

تلك التهديدات والمرتكزة أساسا على رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، وتجريم دفع الفدية، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة، وصولا إلى محاولة رصد وتحليل الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لمواجهة كل تلك التهديدات.

مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل مختلف التهديدات الأمنية المتجددة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء، عبر تحليل مختلف البيانات الرسمية المتعلقة بالموضوع، وفضلا عن وصف وتحليل أسس ومضامين تلك الإستراتيجية عبر رصد وتحليل العديد من البيانات الرسمية في هذا المجال، إضافة إلى المنهج التاريخي من خلال تتبع كرونولوجي لمختلف التهديدات والإستراتيجيات المتبعة في مواجهتها وذلك إستنادا للعديد من البيانات الرسمية والوثائق والمعلومات الخاصة بالساحل والصحراء والمفسرة لطبيعة تلك التهديدات وتوضيح مدى إختلافها بإختلاف الفترات الزمنية المحددة، فضلا عن المنهج النظمي من خلال التطرق إلى مدخلات الإستراتيجية الجزائرية المتمثلة أساسا في التهديدات الأمنية، حيث تعمل الأجهزة الحكومية على ترجمة تلك المدخلات(التهديدات) في شكل مواقف، فتعمل على إصدار قرارات وإستراتيجيات لمواجهة تلك التهديدات، تتجه إلى البيئة الداخلية والخارجية وترجع في شكل تغذية عكسية.

2. مدرسة كوبنهاغن كإطار تفسيري للإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل والصحراء:

يعتبر باري بوزان الأمن مصطلح خلافي بالأساس ليس فقط بسبب إندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الإجتماعية واليومية، ولكن بصفة خاصة لأنه من المرجح أن يكون هذا المصطلح في حد ذاته ذا دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية (قسوم، 2018، ص101)، لذلك فقد إعتبر بوزان الأمن بأنه: " العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"(buzan,1991,pp432-433)

كما أنه من بين أهم الأفكار والطروحات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية نجد:

1.2 مستويات التحليل الأمني:

ينظر باري بوزان **Barry Buzan** للأمن من خلال: الفرد، الدولة والنظام الدولي، إلا أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية لفهم السلوكيات الأمنية، فالدولة تتكون وفقا لبوزان **Buzan** من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية / القومية **Nationalisme**، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث (بوستي،2018، ص181).

2.2 قطاعات الأمن:

أ–القطاع السياسي:

يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة ، والوحدة الإقليمية) ، وعلى وجه العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي ، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض إحترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للإستقرار والوحدة الوطنية ، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها ، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها(أوشن، 2010، ص57).

ب–القطاع العسكري:

يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول تجاه بعضها البعض، من حيث النوايا السياسية والأمنية فيما يخص نظام وإستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، فنهاية الحرب الباردة قد قلصت من القواعد العسكرية في دول المحيط، كما قللت من الحوافز للتزود بالسلاح، وفوتت على القوى الكبرى الكثير من المكاسب، إلا أن نهاية الحرب الباردة سمحت بنشوب مواجهات عسكرية داخل المحيط وبروز دور لوساطة القوى الكبرى التي تعتبر نفسها راعية للسلام والأمن الجماعي(بن سعدون،2012، ص26).

ج–القطاع الإقتصادي:

يرى باري بوزان أن الأمن الإقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الإقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية (بن سعدون،2012، ص30).

د–القطاع المجتمعي:

يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي على أنه إستمرار في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة، وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، ويعرفه " أول ويفر **OLE Weaver** بأنه قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية (حمزة،2011، ص17).

ه–القطاع البيئي:

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الإجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفياضات، الجفاف، التصحر ....وتتمثل التهديدات الإجتماعية في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، إستنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث إضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب (بن سعدون، ص34).

2.3 مفهوم الأمننة:

ظهر مفهوم الأمننة أول مرة في مدرسة كوبنهاجن، وهو يعني تحول أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم ويتقبلها الجمهور، فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي، فالجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو إعتبارها الأمن فعلا خطابيا، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك، فقد أشار وايفر إلى ذلك بقوله: "يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"(مشري،2014، ص63).

وبالتالي فإن الأمننة هي المسار الذي يقوم من خلاله فاعل ما بالإعلان على أن مشكلة خاصة أو ديناميكية معينة تمثل تهديد وجودي " **thread Existential** " لموضوع معين، ويتم قبوله من قبل جمهور المستمعين، بحيث يتوقف نجاح هذا المسار بالمكانة التي يتمتع بها المخاطب وقدرته على إقناع الجمهور المستمع، وجعل من أفعال الخطاب حركة أمنية " **Securitizing Move**(flyod,2007,p329)

وفي هذا الإطار تتكون مستويات الأمننة من ثلاثة مستويات هي**(taureck,2006,p3)**:

1–الفواعل : يمكن تقسيم هذا المستوى إلى شقين؛ الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضمّ أولئك الذين يساهمون أو يقاومون، مباشرة أو عن طريق الوكالة، في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها) أمننة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية (، أمّا الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي تشكّل العلاقة التي تؤطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة) العلاقات البديلة (للفواعل،

والهويات الشخصية والهويات الإجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني، أي من يهدد وماذا يهدد؟

2–الفعل : ويهتم هذا المستوى بالممارسات إستطرادية أكانت أم غير إستطرادية، والتي تدخل ضمن مسار الأمننة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق التي تخلق الأمن

3–السياق : ذلك أنّ الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات.

أما فيما يخص عناصر الأمننة فهي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في أمننة الفعل، الفاعل والجمهور (بلعربي،2019، ص ص874-875):

1–أمننة الفعل securitizing act

هو فعل الخطاب بإستعمال مصطلحات الأمن فيما يتعلق ببعض الأحداث والمسائل والتطورات، بحيث يجب التأكيد على هذه القضية بشكل إستباقي بإعتبارها تهديدا أو خطرا، وبهذا يتم تحويلها إلى حالة من إنعدام الأمن، فالأمننة هي وسيلة فعالة لحشد الدعم السياسي والوسائل المؤسساتية لأن إنعدام الأمن يعني الخوف، والخوف هو أداة قوية للعمل السياسي.

2–الفاعل securitizing actor

هو الذي يحاول أمننة قضية ما، وعليه يجب أن يكون الفاعل في موقع السلطة ويحظى بالشرعية السياسية كي يتمكن من إقناع الجمهور بالتهديد، وبعبارة أخرى، تحتاج الجهات والمؤسسات التي تقوم بالأمننة إلى نوع من المصداقية في نظر الجمهور الذي يُعتبر المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمننة من العمل.

3–الجمهور The audience : وهو المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمننة من العمل، ومن الأهمية بمكان، أن يشترك الجمهور في التهديد الأمني الذي يشكله من أجل إنتاج تأثيرات سياسية فعلية، ولتحقيق هذا النجاح، يجب أن يكون لدى القائم بالأمننة القدرة على التعرف على مشاعر الجمهور.

3.واقع التهديدات الأمنية المتجددة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل والصحراء

تواجه الجزائر عدة تهديدات أمنية في منطقة المغرب العربي بالشكل الذي يؤثر على أمنها القومي

1.3 تنامي التهديد الإرهابي:

بعد أن عانت الجزائر من مشكل الإرهاب خلال عشرية كاملة من الزمن بعد توقيف مسارها الإنتخابي، وجدت نفسها أمام تهديد أخر ذو صبغة عالمية، وهو تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة الى عدد من التنظيمات المسلحة الأخرى، وما يلفت الانتباه هو طبيعة النشاط الإرهابي الذي بات ممزوج بأعمال إجرامية أخرى: كالإختطاف، الإتجار بالمخدرات، الإتجار بالأسلحة .... ، بالشكل الذي يتقاطع مع الجريمة المنظمة لدرجة القول بوجود وميلاد تحالف وثيق بينهم (Lohmann, 2011, pp 8 -9)

وقد وجدت مختلف التنظيمات الإرهابية في هشاشة منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي الواقعة جنوبها، وغياب مفهوم الدولة وضعف مؤسساتها، وضعف القوى الإقليمية المحيطة بها، وفي خصوصيات المنطقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والرعوي، بإعتبار أن أغلب سكانها بدو رحل لا يعرفون الإستقرار خاصة في ظل الجفاف والتصحر والفقر الذي تشهده المنطقة عوامل أساسية في إتخاذ منطقة المغرب العربي مقرا لها ومنطلقا لمختلف عملياتها في العالم خاصة بعد صعوبة إتخاذ أفغانستان كمركز للعمليات بسبب طبيعة الموقع الجغرافي المتواجدة فيها، فوجود باكستان كقوة نووية وعسكرية وإستخباراتية مهمة في المنطقة، حد من تحركات القاعدة خارج حدود أفغانستان إنطلاقا من الداخل الأفغاني(دالع،2013-2014، ص 150)

ويعتبر القوس الساحلي **l'arc sahélien** معبر وملاذ للعديد من المجموعات الإجرامية والإرهابية، نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستية وتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الإرهابية، لتسهيل إنطلاقها عبر أهداف محددة في المناطق المجاورة أو حتى نحو أهداف بعيدة المدى، ما جعل المجتمع الدولي يحول كل إهتماماته تجاه هذه المنطقة، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (Taj , Décembre 2009,p23)

وخلال النصف الأول من عام 2020 لقي أكثر من 4660 شخصاً حتفه بحسب بيانات موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث، كما تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، إذ إرتفع من 90 عملية في عام 2016 إلى 194 عملية في عام 2017، وتضاعف إلى 465 عملية إرهابية في عام 2018، بينما وصل عدد القتلى جراء الهجمات الإرهابية خلال عام 2019 إلى 4000 قتيل، ويسعى تنظيما القاعدة و"داعش" وحلفائهما إلى إعادة السيطرة على شمال مالي، ومنها إلى منطقة الساحل التي تمتد من موريتانيا غرباً إلى إقليم دارفور في السودان شرقاً بهدف بسط الهيمنة على أكبر نطاق جغرافي ممكن تستطيع من خلاله الإعلان عن الدولة الإسلامية، وتوجيه ضربات إنتقامية ضد الجيوش الوطنية في المنطقة والقوى الدولية الفاعلة هناك (https://epc.ae/ar/topic/mudilat-alnufudh-alfaransi-fi-al-sahel-walsahra)

وتمثل منطقة الساحل والصحراء مجالا مثاليا بالنسبة للجماعات الإرهابية بما توفره لها من ظروف مناسبة لممارسة مختلف أنشطتها، ومن أهمها (مهدي، 2013، ص ص 31-32):

1-توفر نطاق جغرافي يتميز بالشّساعة وقلة الكثافة السكانية، إضافة إلى ما تتيحه الطبيعة الجغرافية للمنطقة من إمكانيات الإختباء، بشكل يسهّل على الجماعات الإرهابية ممارسة نشاطاتها ونقلها عبر مختلف دول المنطقة.

2-تواجد الإيديولوجية السلفية بقوة بمنطقة المغرب العربي، إبتداءا من تسعينيات القرن الماضي، في كل من الجزائر وليبيا ثمّ توسعت إلى باقي دول المنطقة كالجماعة السلفية للدعوة والقتال "الناشطة في الجزائر.

3-وجود ما يسمّى بالمنطقة الرمادية، في منطقة المغرب العربي، مما يعد ميدانا ملائما لتنقلات المهربين للسلاح والمخدرات وكل أنواع الجريمة المنظّمة، فهي تتيح الكسب السريع للجماعات الإرهابية والاجرامية.

4-عدم الإستقرار السياسي الذي يميّز المنطقة، بحيث تنتشر فيها الأزمات الداخلية والإقليمية مثل أزمة ليبيا ومالي منذ 2012، بالإضافة إلى ضعف معظم دول المنطقة ما يجعلها غير قادرة على حماية إقليمها وحدودها.

5-تفشي مظاهر التخلف والفقر والأمراض والأوبئة الخطيرة، مما يسهل نشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة التي تستغّل فقر سكان المنطقة وسوء أوضاعهم المعيشية لكسب مساندتهم.

2.2 تهديد الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر المشاكل الأمنية اللاتماثلية التي تهدد أمن وإقتصاديات دول الساحل والصحراء التي تعتبر منطقة عبور بإتجاه أوروبا، فهي تمس الموارد المادية لدول المنطقة، كما تستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها كالترهيب، والإختطاف والإبتزاز، كما تتعامل كذلك مع مجموعات أخرى كالجماعات الإرهابية التي توفر لها وسائل النقل والإتصال والسلاح (منصوري، 2016-2017، ص ص 108-109)

أ-الإتجار غير المشروع بالمخدرات:

تعتبر منطقة الساحل والصحراء منطقة عبور لتجارة المخدرات، التي تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها، كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـــ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، كما أن الإتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة

الإقتصاد، ومستواه في تلك الدول، فالضرر الإقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج المحلي الإجمالي الخام بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى(منصوري، ص156)

وقد أشارت آخر الدراسات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة، المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، إلى أن حجم التجارة العالمية للمخدرات، ومختلف العقاقير الممنوعة قد تجاوز 800 مليار دولار سنويا، إضافة ما يفوق 120 مليار دولار من الأموال التي تدرها تلك التجارة في أسواق المال العالمية، من خلال المصارف والبنوك عبر العالم، حيث تمثل تجارة المخدرات ما نسبته 70% من مداخيل التنظيمات الإجرامية (دندن،2014، ص ص84-85)

ج–الإتجار بالأسلحة:

إن تزايد الأزمات وتفاقم المشاكل في منطقة الساحل والصحراء ساهم بشكل كبير في إنتشار العديد من الأخطار والتهديدات خاصة ما يتعلق منها بالإتجار بالأسلحة الخفيفة التي تتدفق عبر حدود منطقة الساحل والصحراء إلى المنطقة المغاربية، وإزدادت هذه الظاهرة خطورة بعد التغييرات التي عرفتها كل من ليبيا، تونس مصر، ومالي في هذا الإطار حيث أكدت إحصائيات حول التجارة بأسلحة الخفيفة بأنه ما بين 1991 و2001 وصلت قيمة الأرباح من هذه التجارة إلى نسبة: 9.8 % وهذه النسبة عرفت زيارة مع إندلاع الثورات في الكثير من الدول العربية وغيرها منذ عام 2010 خاصة ما حدث في ليبيا ومالي(بن خليف،2015، ص ص 6-9).

ويعد مدى إنتشار السلاح من قبل هذه الشبكات التي تتاجر وتهرب الأسلحة مستغلة الأوضاع الثورية إلى الوصول لعدة مناطق دول الساحل والصحراء، مما جعلها تواجه مشاكل على المستوى الأمني جراء الجوار الجيوإستراتيجي إذ تتعاظم مصائب أنشطة هذه الشبكات بالوقوف وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري التي وقعت في 16 جـــــــانفي 2013، وقد ثبت كذلك إستخدام مسدسات ليبية في الإغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة الأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا(www.aljazeera.net/reports/2014/10/2014/1021161119511573.htm)

وبالمقابل يعتبر الخبير الإستراتيجي أحمد ميزاب "رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة"، أن إشتعال الحدود البرية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بفعل أزمتي مالي وليبيا يسمح بتسلل المسلحين من الجزائر وتونس والبلدان الإفريقية إلى ليبيا، أن إنهيار نظام القذافي في ليبيا خلف وراءه حوالي 20 مليون قطعة سلاح، تدفقت على نطاق واسع في المنطقة وأنضافت إليه ما بين مليونين إلى ثمانية ملايين قطعة، تم توريدها من طرف تنظيمات ودول داعمة للنشاط المسلح، لضرب إستقرار المنطقة ككل وليس ليبيا فقط(مزياني، 2020، ص ص547548)

د–الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من منطقة الساحل والصحراء، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها وإرتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح والإتجار في النساء والأطفال وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها (بوبية، 2009، ص 151)

والملاحظ أنه في السنوات الأخيرة تصاعدت الهجرة بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا، ولعل الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الإتحاد الأوروبي لممارسة الضغوط على دول العبور كالجزائر والمغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الإختراق بفعل

نقص إمكانات الرقابة وطول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرون يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر(ظريف، 2009-2010، ص95).

وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات الرسمية ببلوغ عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين عبر البحر من كل من ليبيا وتونس سنة 2019 بـــ 14500 مهاجراً، بينما كان الرقم 24815 سنة 2018. أما الطريق الغربي فكان عدد من سلكوه 24759 في عام 2019، بينما بلغ الرقم أكثر من الضعف في العام الذي قبله وبواقع 58525، بالإضافة إلى السياسة الإنتقائية التي تعتمد عليها مجتمعات المقصد والمعتمدة على إنتقاء ذوي الخبرات العالية (شوفي،2018، ص54)

إن دراسة أو تحليل حركيات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل والصحراء يقودنا إلى حقيقتين (أبصير، 2009-2010، ص 74):

الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية، والثانية خارجية نحو أوروبا والتي ظهرت بشكل أساسي بعد التسعينات، ومازالت هذه الحركية موجودة اليوم على حدود الدول، التي تشهد نزاعات وصراعات وتوترات سياسية، كحجلة اللاجئين على طول حدود دول التشاد والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

4. أسس وأليات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء

ترتكز الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء على مجموعة الأسس والأليات التي يمكن حصرها في:

1.4 أسس الإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء:

تقوم الإستراتيجية الجزائرية في المنطقة على عدة مبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

أ-رفض التدخل الأجنبي:

يعتبر مبدأ إحترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية (دالع، ص234)، وهو ما ينطبق على رفضها لأي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء، لإعتبارها بأن أي تدخل في المنطقة من شأنه يغذي الأزمات، ويزيد الأوضاع الأمنية سوءا، لقد مهد التدخل الأجنبي في ليبيا الطريق أمام التدخل في شؤون دول الجوار، وعمل على تسريب مختلف الأسلحة إلى عناصر التنظيمات الإرهابية (خالد، جويلية 2011، ص 30)

ب-تجريم دفع الفدية:

لقد عملت الجزائر على رفض دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين، ذلك أن الحصول على الفدية يتيح لهذه الجماعات توفير موارد مالية لشراء الأسلحة وتنفيذ عملياتها الإرهابية، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع لائحة إلى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وقد حظيت اللائحة بتأييد دولي وأممي وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم **1904** في **17** ديسمبر**2009**، والذي يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية (Goïta, Février 2011, P6)

ج-رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:

رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية، كما كان عليه الحال في حادثة تيقنتورين في عين أمناس جنوب شرقي الجزائر بولاية إليزي التي نتج عنها إحتجاز ما يقارب **700** عامل بالقاعدة منهم **132** رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها، وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على **20** سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود وبممر آمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطلاق سراح عناصر من الجماعة تم إحتجازهم في وقت سابق، إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، وبعيدا عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي، وتدخل هذه العمليات ضمن مبدأ الدفاع عن

السيادة الوطنية الموكلة إلى الجيش الوطني الجزائري والمحددة مهامه دستوريا بحماية حدود الدولة الجزائرية وعدم خوض أية حروب خارج الحدود(دالع، ص ص 241-242).

2.4 أليات الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء:

أ-التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي:

لقد أصبح التنسيق والتعاون الأمني الإقليمي أداة لتعزيز الأمن والإستقرار في منطقة الساحل والصحراء كنتيجة لعدم قدرة دول المنطقة على مواجهة ومجابهة كل هذه التهديدات الأمنية المحدقة بها بشكل منفرد، لذلك فهي تسعى للعمل مع المجتمع الدولي في إطار من التنسيق والتعاون، بغية إيجاد حلول لمشاكل القارة الإفريقية عبر تشكيل تكتل إقليمي تكون فيه بمثابة المحرك الرئيسي، وتبني الجزائر تصورها هذا إنطلاقاً من مرجعيتين أساسيتين (بومدين، فيفري 2017، ص137):

1-من خبرتها العميقة التي إكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب.

2-ومن الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر: التي تتمثل هذه الثوابت بمبدأ حسن الجوار الإيجابي القائم على المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات الإقليمية وتعزيز أطر التعاون الجهوي، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ عدم المساس بالحدود وإحترام السلامة الترابية للدول، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ج-الآليات الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلات الساحل والصحراء:

عملت الجزائر على توثيق علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الساحل والصحراء والقائمة على أساس تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة عبر:

1-تفعيل آليات العمل الإفريقي في منطقة الساحل والصحراء:

عملت الجزائر بالتنسيق مع دول الساحل والصحراء على تطوير البنية المؤسساتية لهيكلة العمل الإقليمي المشترك، بالشكل الذي يعمل على مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة.

أ-تدعيم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب:

1-مبادرة الإتحاد الإفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء: كانت بدايات الجهود الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1992، من خلال إصدار قرار ينص على التعاون والتنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة.

ولكن إقتصرت تلك الجهود على التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في المرحلة الأولى على جهود دبلوماسية وقانونية بهدف تقنين ومأسسة عملية محاربة هذه الظواهر في إطار قانوني ومؤسساتي، بالإضافة إلى وضع آليات وإيجاد مؤسسات تتخذ الإجراءات الفعلية المناسبة لمكافحة التهديدات وإستباقها، والوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي (ظريف، ص ص 139-140)

ولكن الإجراء الذي اتسم بالفاعلية تمثل في التوقيع على معاهدة الوقاية من الإرهاب ومكافحته والتي تم إبرامها بالجزائر في جويلية 1999، وقد جاء في ديباجة المعاهدة الإشارة إلى ظاهرة الإرهاب وأنها تمثل تهديدا أمنيا يمس بتماسك المجتمع الدولي ككل ويمس بدرجة كبيرة حقوق الإنسان، وقد نصت المعاهدة على ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية، تبادل المعلومات والخبرات، والوقوف دون وصول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية، وعدم السماح باتخاذ أراضيها قاعد للتخطيط لهذه الجماعات.

وفي إطار الإتحاد الإفريقي إحتضنت الجزائر إجتماعا عالي المستوى أيام 11-14 سبتمبر 2002 بنادي الصنوبر، والذي خصص للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب ومكافحته، وكيفية تطبيق بنود إتفاقية الجزائر -"الإتفاقية الإفريقية حول محاربة الإرهاب" التي صادقت عليها القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر جويلية1999(شرقي، 2009، ص 149).

2-إتفاقية الجزائر عام 1999 بشأن منع ومكافحة الإرهاب:

توفر هذه الإتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد الإفريقي، وتحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء، وتتضمن أيضا أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين والتحقيقات خارج أراضيهم والمساعدة القانونية المتبادلة(عادل، 2007، ص ص 38-39) ، وإيجاد هذه الإتفاقية جاء في ظل سعي الدول المغاربية والإفريقية إلى تأسيس نظام قانوني فعال يعالج الأمور الخاصة بالإرهاب والجريمة المنظمة خاصة النصوص القانونية القادرة على إختراق الحدود المشتركة للدول، كما تمكنت الجزائر من تسويق مفهومها أو تصورها للإرهاب إلى إفريقيا خاصة بعد الخلط الذي أصبح قائما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر بعد أحداث 11 سبتمبر2001، وبهذا ضمنت الجزائر عدم التعرض لحركة البوليزاريو(العايب، 2010-2011، ص ص 105-106).

كما تعهدت الدول الأعضاء بموجب الإتفاقية بمراجعة قوانينها الوطنية ووضع عقوبات جنائية عن الأعمال الإرهابية كما تعهدت أيضا بالامتناع عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وإرتكاب أو التحريض على إرتكاب أعمال إرهابية أو توفير الملجأ للإرهابيين، وتعهدت أيضا على التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الأعمال الإرهابية وإعتقال الإرهابيين، وتبادل الدراسات والبحوث وتوفير المساعدة التقنية.

من أهم القرارات التي خرجت بها هذه الإتفاقية "مخطط التحرك" الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة الإرهاب عبر الحدود.

من جهة أخرى دعت الجزائر دول الساحل والصحراء في إطار بحثها عن سبل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى (علالي، 2010-2011، ص 183):

1-تشديد الرقابة على الحدود من خلال إنشاء منظمة "الدرك الإفريقي عام 2003، وتشمل عملية حماية ومراقبة الحدود تشديد الرقابة على تهريب الوقود والأدوية وبعض المعدات كأجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار، وفي إطار تعزيز علاقات التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة.

2-تأهيل الجمارك والأجهزة الأمنية وتدريبهم لمراقبة الحدود وتزويدهم بتقنيات حديثة لكشف الإرهابيين بالإضافة إلى تعميم المعلومات بين دول الجوار حول وضعية الحدود

3-إنشاء حاميات عسكرية دفاعية في مواقع إستراتيجية منتشرة عبر الصحراء.

4-توفير المزيد من المساعدة الأمنية للدول التي لجأ إليها مواطنو شمال مالي لمنع تحول مخيمات اللاجئين في النيجر وموريتانيا إلى مواقع تجنيد الإرهابيين.

5-تقديم الجزائر مساعدات عسكرية من عربات وأسلحة فردية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا.

6-إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات الإرهابية الموجودة وتحركاتها وحق الدول المعنية بإستغلال قاعدة البيانات بفاعلية، وتلتزم الدول بتغذيتها بكل معلومة حديثة.

7-إيجاد قوانين على مستوى المنظمة تجرم دفع الفدية ولعبت الجزائر دورا أساسيا على مستوى نشاطها في منظمة الإتحاد الإفريقي لإقناع الدول الإفريقية والمغاربية بالتصويت لصالح مشروع قانون بناءا على إقتراح جزائري يجرم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن.

3-بروتوكول إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب:

تم التوقيع على هذا البروتوكول في جويلية 2004 بهدف تعزيز تنفيذ إتفاقية مكافحة الإرهاب، دعا البروتوكول إلى ضرورة تنسيق الجهود المغاربية والقارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب وإلتزمت الدول بموجبه بالتنفيذ الكامل لأحكام الإتفاقية والقيام بمجموعة من الخطوات لتسهيل تبادل المعلومات بشأن تحركات الجماعات الإرهابية (لبال، جانفي 2017، ص 554)

4-التنسيق الإقليمي مع دول الجوار (مبادرات التعاون):

عززت الجزائر منذ سنة 2010 مساعيها الدبلوماسية الرامية الى تنسيق الجهود مع دول الجوار لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وفي هذا الإطار جاءت المبادرات العملياتية عبر الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تجسدت في مبادرة دول الميدان، والتي إنبثقت عنها عدة أطر عسكرية وأمنية لمواجهة تنامي الحركات الإرهابية في المنطقة.

5-تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية:

1-مجلس السلم والأمن الإفريقي PSC:

تم إنشاء مجلس الأمن والسلم كآلية لمنع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي بما فيه المغرب العربي، وإستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية، وأصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب، ولقد دعت الجزائر إلى إنشاء آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل ودعمتها بقوة، وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية إستخدامها كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة، وإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لإفريقيا-الأفريكوم -التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها.

كما إحتضنت الجزائر إجتماعا عالي المستوى – في إطار الإتحاد الإفريقي-أيام 11-14 سبتمبر 2002 بنادي الصنوبر، خصص للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب، وكيفية تطبيق بنود إتفاقية الجزائر-"الإتفاقية الإفريقية حول محاربة الإرهاب" التي صادقت عليها القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر جويلية 1999(شرقي، ص 149)

2-المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب ACSRT:

المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب مؤسسة تابعة لمفوضية الإتحاد الإفريقي، ومجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي تم إستحداثه بمبادرة من الجزائر، حيث جاء قرار إنشاء المركز إثر إنعقاد القمة الإفريقية في جويلية 2003، ليتم تدشينه يوم 14 أكتوبر 2004 من قبل الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، أثناء إنعقاد الإجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا (عطية، 2015، ص 449).

وتتمثل مهامه في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا، وترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الإشراف على التكوين والدراسات وإعداد قاعدة معطيات لجمع وتبادل وتحليل المعلومات والقيام بمهمة اليقظة والإنذار في مجال الإرهاب (قسايسية، 2017، ص 327)

3-إنشاء لواء قدرة شمال إفريقيا:

في القمة الرابعة للإتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا سنة 2005 تم إصدار قرار إعتماد "إعلان الإتحاد الإفريقي السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة"، والذي نص على تشكيل قوة مؤلفة من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط القارة، وقد تلقفت الجزائر المشروع وسعت لتجسيده على أرض الواقع، من خلال سعيها المحموم لإستضافة مقر اللواء ومراكز التدريب، وبهذا أصبح أول لواء عسكري من الألوية الخمسة المقرر إستحداثها ضمن آليات القوة الإفريقية الجاهزة.

4-الأفريبول:

يعتبر من الأجهزة التي سعت الجزائر لتفعيلها، وذلك بالنظر لأهمية مثل هذا الجهاز في تنسيق الجهود القارية في مجالي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد إحتضنت الجزائر إجتماع الأفريبول يوم 14 ديسمبر 2015، حيث قرر المؤتمر أن تحتضن مقره الجزائر والذي سيبدأ بالنشاط بدءا من جانفي 2016، له مهام إستخباراتية ستستفيد منه الجزائر خاصة أنه سيكون منبرا لمناقشة وتتبع وإصدار الأوامر بالملاحقة الدولية للعناصر الناشطة في الجماعات الإرهابية، وكذا أفراد عصابات الجريمة المنظمة (قسايسية، ص 329)

5-التأكيد على الحلول السلمية لمختلف أزمات الجوار الاقليمي:

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والإقتصادي على تسوية الأزمة الليبية سلميا عبر ألية الوساطة، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمضان لعمامرة بأن الجزائر:" **كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة، محذراً من أن أي فراغ سياسي سيشكل خطراً، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر إحتياجاً لليبيا، عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها**"(الوحيشي، جانفي 2017، ص 11)

وهي نفس الرؤية التي طرحتها الجزائر لتسوية النزاع المالي الطوارقي تولي الجزائر إهتماما للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق منها بحل أزمات البناء السياسي، ومن ذلك حل قضية الطوارق، وذلك بإتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان الطوارق، وكانت تهدف من وراء إتخاذ هذا القرار المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي، بغية إحلال السلم والأمن والإستقرار في هذا البلد المجاور.

هذا، وتشكل قضية الطوارق تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري خوفا من إمكانية ما يُعرف بالعدى الدولية، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر وعدم إستقرار بسبب تمرد الطوارق الذي ما فتئ يتوقف ليندلع من جديد، فمنذ إستقلال دولة مالي في سنة 1960 والطوارق في تمرد على الحكومة المركزية ببماكو، لكن الأوضاع أصبحت خارجة عن السيطرة بعد التمرد المسلح الذي عرفته البلاد منذ سنة 1990، الأمر الذي دفع الجزائر إلى الإنخراط كوسيط في الأزمة الدائرة بين الطرفين بدءا بإتفاقية الجزائر سنة 1991 وصولا إلى خارطة طريق الجزائر أو ما عرف بـــ إتفاق الجزائر المنعقد في مارس 2015.

د-الآليات الإقتصادية والإجتماعية والتنموية:

تقوم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها على مبدأ إعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية.

خاصة وأن الفقر وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للإنفلات الأمني وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن إنخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر والحرمان المادي والمعنوي كلها أسباب تؤدي إلى بروز التطرف وإنتشار ظاهرة العنف البنيوي التي توسع نطاقها في كل الدول الأفريقية بما فيها دول الساحل والصحراء، إذ يرى وزير الخارجية الجزائري الأسبق مراد مدلسي أن:" **حل مشاكل هذه المنطقة يكمن من خلال تحقيق إستقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية آمنة ولائقة**"(بومدين، ص ص 138-139) ، فاليوم في منطقة الساحل والصحراء كما في أي مكان آخر، يكون الرد على التهديدات الأمنية اللاتماثلية أولاً من خلال التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ثم بالعدالة الإجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني، بعيداً من الإطار العسكري لمعالجة ظاهرة الإرهاب، ذلك أنها مسألة معقدة ومتشابكة في آن واحد.

أ-النيباد كألية للتنمية الشاملة في دول الساحل والصحراء:

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد-مبادرة تنموية متكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية بما فيها دول المغرب العربي، وذلك بالنظر إلى الأهداف التي سطرت في برنامج عمل النيباد.

لقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية وهي مبادرة تم إقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية وهم: الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أولوسغون أوباسانجو والرئيس السنغالي "عبد الله واد" ورئيس جنوب إفريقيا "ثابو مبيكي" والرئيس المصري "حسني مبارك " في جويلية 2001، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش، وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالإلتزام بالحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط(دالع، ص 296)

كما تهدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع مجموعة من الشروط تتمثل في خمس مبادرات هي: مبادرة السلام والأمن، مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية، مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت، مبادرة تثمين الموارد البشرية، مبادرة البيئة (Bugnicourt, avril 2002, P9)

كما تركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصالات وتعزيز الأمن، وإنضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة(عمرو، 2002، ص 240) ، فضلا عن ذلك تهدف مبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة للقارة السوداء وتقليص الفارق الذي يفصلها عن الدول المتقدمة إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الإقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد من خلال هذه المبادرة بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الإستثمارات من طرف الدول المتقدمة(العايب، ص 117)

كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية حسب مبادرة النيباد توفر مجموعة من الشروط أهمها إقرار السلم والأمن في إفريقيا بما فيها دول المغرب العربي، لأن هذين الأخيرين شرطان ضروريان لتحقيق التنمية، كما أن تحقيق التنمية يؤدي بالضرورة إلى إستتباب الأمن والإستقرار وبما أن إفريقيا قارة تتسم بكثرة النزاعات واللإستقرار وإنتشار الفقر والأمراض والأوبئة يتوجب على دولها لمواجهة هذه التحديات تحقيق التنمية سياسيا وإقتصاديا لإقرار الأمن والسلم في ربوع القارة.

كما عملت هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل والصحراء من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية إقتصادية وإجتماعية، وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل والصحراء، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الشامل للقارة ، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية، وتدعيم البنية التحتية الإقليمية، وتحقيق التكامل الإقتصادي، وتشجيع التجارة البينية بين الدول الإفريقية، وتعزيز الصادرات الإفريقية في الأسواق الدولية، وذلك من خلال تشجيع الدول الإفريقية على تخصيص المزيد من النفقات الإستثمارية لتمويل مشروعات التنمية، بدلا من الإعتماد بصورة رئيسية على المساعدات الإقتصادية الخارجية بما تفرضه من إلتزامات، قد تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية (Conférence des Ministres Africains des finances, Octobre 2002,pp 16-21).

ب–التعاون التنموي بين دول الميدان:

يشكل التعاون التنموي بعدا أساسيا في إطار إستراتيجية دول الميدان لبناء تعاون متكامل من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، وإنطلاقا من رؤيتها المشتركة فإنها تعمل على تحسين ظروف التنمية في المنطقة من خلال

المبادرات والقرارات المتخذة في إطار الإجتماعات الوزارية التنسيقية التي ينظمها وزراء خارجية الدول الأعضاء، وذلك من خلال خلق مشاريع جوارية صغيرة لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر وإستحداث مشاريع هيكلية وقاعدية (مهدي، ص 127)

ج–دور الجزائر في تطوير البنية الإقتصادية والإجتماعية لدول الساحل والصحراء:

أدركت الجزائر منذ البداية بأن هشاشة البنية الإقتصادية التي تعاني منها دول الساحل والصحراء وتأثيرها بشكل مباشر على الأوضاع الإقتصادية والأمنية.

1–تعزيز التعاون الإقتصادي مع دول الساحل والصحراء:

عملت الجزائر على توثيق علاقاتها مع دول الساحل والصحراء عبر تأسيس شبكة للتبادل الإقتصادي مع تلك الدول، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب–جنوب بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي، وتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الإتصال ببناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء – الجزائر –لاغوس–النيجر، مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا ، مرورا بالجزائر من خلال إتفاق بين الشركة الوطنية للبترول النيجيري **Nigérian NNPC National Pétroleum Company** والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات **Sonatrach** في 14 جانفي2002 ، والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد للإتحاد الإفريقي والذي من المرتقب أن تصدر من خلاله الجزائر الغاز إلى إسبانيا بعد توتر علاقاتها مع المغرب مؤخرا(دالع، ص 301)

وبالمقابل قامت الجزائر بمحاولة تسريع إنجاز مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا والتشاد وتونس في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية، والذي يهدف إلى المساهمة في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان بتشجيع الإستيراد والتصدير بين دول المنطقة، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، وكسر العزلة على المناطق الصحراوية، وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، ومن الجانب الإستراتيجي سيساهم الطريق العابر للصحراء في التهيئة الإقليمية لدول القارة.

كما شكّلت الجزائر ونيجيريا، وتونس، ومالي والنيجر وتشاد "لجنة ربط الطريق العابر للصحراء"، وكان يسمى حينها "طريق الوحدة الأفريقية"، على مسافة 9900 كيلومتر، ولظروف سياسية واقتصادية عاشتها دول المجموعة، ظل المشروع يتقدم ببطء على مدار 6 عقود كاملة، قبل أن يتحرك بقوة من جانب الجزائر خلال العشريّتَين الأخيرتين بفضل البحبوحة المالية النفطية، وأعلنت الجزائر مؤخرا عن إستلام الطريق في جوان2021، حيث يمثل الشق الرابط بينها وبين لاغوس العمود الفقري للمشروع بمسافة 4500 كيلومتر، مرورا بالنيجر.

وفي هذا الإطار كشفت الحكومة الجزائرية والتي أنفقت على حصتها 2.6 مليار دولار، أن الطريق سيكون مضاعفا بخط أنابيب تسمح بتصدير الغاز النيجيري عبر موانئ الجزائر نحو أوروبا خصيصا، ونحو سائر دول العالم بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى إنجاز خط للألياف البصرية يربطها بنيجيريا، مع تحويله تدريجيا إلى طريق سيار، وبالنسبة لأجزاء المشروع عبر أراضي البلدان الخمسة الأخرى، فهي بطول 295 كيلومترا في تونس، و1688 كيلومترا في مالي، و2597 كيلومترا في النيجر، و1299 كيلومترا في نيجيريا، و643 كيلومترا في تشاد..(https://www.aljazeera.net/ebusiness/)

2–المبادرات الإجتماعية والثقافية:

عملت الجزائر على حل مشكلات الساحل والصحراء عبر القضاء على الفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شعوب المنطقة، وحل مشكلة الطوارق بحيث تصبح مسألة إقتسام الثروة والسلطة على أساس من العدالة والمواطنة المدخل السليم لإعادة بناء الدولة الوطنية، وبهذا الخصوص نص إتفاق الجزائر2006 على ضرورة تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين، وهو ما تم التأكيد عليه في إتفاق السلام الموقع في الفاتح من شهر مارس 2015، بالعاصمة الجزائرية وإنشاء صندوق لدعم أنشطة

الإعمار، وأعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بقيمة 176 مليون يورو من طرف الجزائر ومالي وإعانات دولية ولتجسيد الإتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم إختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، ويتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، كما رصدت الدولة الجزائرية مليار دولار لتأمين حدودها والحد من الهجرة وإنتشار الأوبئة عن طريق شراء أجهزة للرقابة(دالع، ص ص 311–312)

وبالمقابل قامت الجزائر بإستقبال موجة كبيرة من اللاجئين المالين بسبب الحرب في شمال مالي، والذي قدر عددهم بـــ 30000 لاجئ، كما قامت الجزائر بالتركيز على الجانب التوعوي بالنظر لإنخراط شباب المنطقة في عضوية الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، حيث إستضافت العديد من اللقاءات والندوات الدينية والعلمية في هذا الخصوص.

5. خاتمة:

تتبنى الجزائر إستراتيجية شاملة متكاملة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، ترتكز على توثيق علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول المنطقة، بهدف تحقيق الأمن والإستقرار عبر إجراء المشاورات وعقد الإجتماعات رفيعة المستوى، إلى جانب العمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة بالطرق والوسائل الدبلوماسية، أو عبر توقيع الإتفاقيات والتنسيق الإقليمي مع دول المنطقة.

كما تعمل على المساهمة في تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية، ووضع أليات إقتصادية وإجتماعية وتنموية، وتعزيز التعاون الإقتصادي الثنائي أو متعدد الأطراف مع دول المنطقة، بهدف بناء شبكة للتبادل الإقتصادي مع تلك الدول، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب–جنوب، فضلا عن تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الإتصال ببناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء، أو عبر المبادرات الإجتماعية والثقافية، أو عبر إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، أو تقديم إعانات لدول المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1–تتعدد وتتنوع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ما بين تنامي الإرهاب الدولي وإنتشار تنظيمات الجريمة المنظمة بالشكل الذي يؤثر على الأمن القومي الجزائري

2–عملت الجزائر على بناء إستراتيجية متكاملة الأبعاد عبر التركيز على الأليات السياسية والدبلوماسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء

3–تقوم الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الجديدة في منطقة الساحل والصحراء على رفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في ظل الدعوة إلى تعزيز الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل أزمات المنطقة.

كما خلصت الدراسة إلى طرح جملة التوصيات التالية:

1–إستنادا إلى جملة التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر والمنبثقة من منطقة الساحل والصحراء يتعين التركيز على تفعيل التنسيق الإقليمي متعدد الأطراف بين دول المنطقة كألية فعالة مناسبة لمواجهة تلك التهديدات.

2–ضرورة إعادة صياغة وهيكلة مبادئ وأسس الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء بالشكل الذي يستجيب للبيئة الأمنية الجديدة ما بعد أحداث الربيع العربي من جهة ولزيادة التدخلات الأجنبية في شؤون وأزمات المنطقة من جهة أخرى، بالشكل الذي يعطي الأولوية للمصلحة الوطنية للجزائر.

3–ضرورة التركيز أكثر الأليات الإقتصادية والتنموية لتجاوز مشاكل وأزمات منطقة الساحل والصحراء كإقامة المشاريع الإقتصادية وتنشيط ودعم التبادل الثنائي ومتعدد الأطراف بين دول المنطقة، في ظل عدم التركيز على الأليات العسكرية والأمنية فقط.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1–عادل حسن علي السيد، التعاون الإقليمي والدولي لإحتواء التهديدات الإرهابية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

2– قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2018.

المقالات:

1– بومدين عربي، قاسي فوزية، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 456، فيفري 2017

2– بوستي توفيق، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين، عدد 13، جويلية 2018.

3–بلعربي علي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019

4–الوحيشي، علي مصباح محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2017

5–لبال نصر الدين، المقاربة الإقليمية الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017

6– مشري مرسي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات"، مجلة سياسات عربية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 15، جويلية 2015

7–علاء جمعة" قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات" ، مجلة السياسة الدولية، عدد 159، 2005

8–عمرو علي، " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية" ، مجلة السياسة الدولية، عدد 149، 2002

9–خالد حنفي علي، الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، السياسة الدولية، العدد 185، جويلية 2011

المداخلات:

1–بن خليف عبد الوهاب، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات والحلول، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، المنعقد يومي 24-25 نوفمبر 2015، جامعة قالمة، الجزائر.

الرسائل والأطروحات:

1– أوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010

2–بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012

3–دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014

4– حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 -2011

5–طالب أبصير أحمد، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر3، 2009-2010

6–مهدي مريم، الدبلوماسية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013

7–منصوري سفيان، أفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة1، 2016-2017

8– العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ،2010-2011

9–عطية إدريس، مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015

10–علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد، جامعة منتوري محمود، قسنطينة،2010-2011

11–شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة1، 2008-2010

12–شرقي عبد الغني، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009

مواقع الإنترنيت:

1– أحمد عسكر، معضلة النفوذ الفرنسي في الساحل والصحراء: التحديات والمستقبل، نشر بتاريخ: 24 أوت2021، تم تصفحه بتاريخ:2021/10/29، متوفر على الرابط:https://epc.ae/ar/topic/mudilat-alnufudh-alfaransi-fi-al-sahel-walsahra-altahadiyat-walmustaqbal

2–موقع الجزيرة، تقرير حول إنتشار السلاح والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، تاريخ التصفح، على الرابط:
www.aljazeera.net/reports/2014/10/2014/1021161119511573.htm

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1-Kennan Jeremy ، « The challenge of Security in the sahel : the Algerian Moroccan and Libyan perspectives », school of oriental and african Studies, 2011.

2-Lohmann Annette, Qui sont les Maîtres du Sahara ? Vieux Conflits, Nouvelles Menaces : Le Mali et le Sahara Central entre les Touaregs, Al Qaeda et le Crime Organisé, Régional Office Abuja : Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011

Articles*:*

1- Barry buzan, new patterns of global security in the twenty – first century, **international affairs** ,1991

2-Floyd Rita, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. **Review of International Studies**, Vol.33, N°1, 2007

3-Taj Mehdi, "l’importance stratégique du Sahel", Dans : la sécurité du Sahara et du Sahel, **Cahier du CEREM,** N°.13, Paris, Décembre, 2009

4-Taureck, Rita.(2006)’’Securitization theory and securitizations studies, **journal of international relations and development**,9,p3, available at :http://dx.doi.org/10.1057/palgrave.jird.1800072

5-Goïta Modibo, « nouvelle menace terroriste en Afrique de l’ouest : contrecarrer la stratégie d’AQMI au Sahel **»**, **bulletin de la sécurité Africaine, une** publication du centre d’études stratégiques de l’Afrique, NO. 11 / Février 2011

Rapports:

1-Bugnicourt Jacques, « Les Priorités De La cooperation Pour L’Afrique Subsaharienne et le nouveau partenariat pour le développement de L’Afrique (NEPAD)», **Rapport Avril 2002,** Haut Conseil de la coopération internationale, République Française

News papers*:*

1-Conférence des Ministres Africains des finances, «de la planification et développement économique », Johannesburg, Afrique du sud ,16- 21 Octobre 2002

Liesse Djeraoud," Les Dessous d’une menace stratégique" , Horizons, NN° 1 ,Mars 2010 .